

قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية(*)

منذر سليمان(**)

مدير وحدة دعم صنع القرار في مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: نعم أمريكا إمبراطورية، ولكن بالقواعد والوكلاء

في أبرز خطاب رئاسي أمريكي موجّه خصيصاً إلى العرب والمسلمين، أورد أوباما فقرة لم يتم تسليط الضوء الكافي عليها أو تفكيكها، لأنها جاءت في سياق الانبهار بخطاب لرئيس أمريكي اتسم بمرونة غير معهودة في خطب ممن سبقوه؛ حيث نثر فيه بإتقان واختيار مدروسين آيات من القرآن الكريم، وغلفه بعبارة غير مسبوقة زعم فيها أنه يعتبر التصدي للإساءة إلى الإسلام جزءاً من مسؤوليته. والعبارة المقصودة هنا، حسب الترجمة التي وزعها البيت الأبيض والخارجية، هي: «وأرى في ذلك أن من مسؤوليتي كرئيس للولايات المتحدة أن أتصدى للصور النمطية السلبية عن الإسلام أينما ظهرت (تصفيق)، ولكن المبدأ نفسه يجب أن ينطبق على صورة أمريكا لدى المسلمين (تصفيق)، ومثلما لا تنطبق على المسلمين الصورة النمطية البدائية، فإن الصورة النمطية البدائية للإمبراطورية التي لا تهتم إلا بمصالح نفسها لا تنطبق على أمريكا»^(١).

في تقديري، يتوجب تصويب تلك الترجمة. ويهمني هنا الجزء المتعلق بموضوع الإمبراطورية؛ فالأدق والأصح أن تترجم على النحو التالي: «ومثلما لا تنطبق على المسلمين تلك الصورة المشوهة التي لا تتبدل، فهي لا تنطبق على اعتبار أمريكا إمبراطورية، همها الوحيد الدفاع عن مصالحها الذاتية... للوهلة الأولى يبدو أوباما محامياً بارعاً وجريئاً في إشارته إلى الاستهداف السلبي المشوّه للإسلام والمسلمين، وتحريكه مشاعر مستمعيه الذين صفقوا له، لكنه حاول تكريس معادلة لا تستقيم في الواقع أو التجربة العملية، حيث إنه ساوى بين أمريكا

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: مؤتمر «مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها»، عمان ١٩ - ٢١ /

٢٠٠٩ / ١٠.

(**) البريد الإلكتروني: thinktankmonitor@gmail.com و mounzer@caus.org.lb.

(١) خطاب أوباما في القاهرة.

والصورة المشوهة التي لا تتبدل عن الإسلام. والأدهى في مطالعته هو محاولة تمرير الإيحاء بإنكار حقيقة أن الولايات المتحدة إمبراطورية، جاعلاً الوصف في موقع الاتهام المغرض، وصولاً إلى تقديم أمريكا كضحية للصورة المشوهة المضاعفة في سلبيتها، أي أن أمريكا مظلومة عندما تُتهم بأنها إمبراطورية، ومظلومة أيضاً عندما تُتهم بأنها مهتمة فقط بالدفاع عن مصالحها الذاتية.

يبدو أوباما هنا منسجماً مع الكثير من المفكرين والسياسيين الأمريكيين المحسوبين على مدارس التفكير الاستراتيجي المختلفة. والمناصرين لاستخدام القوة الأمريكية (التدخل المنفرد، التدخل الانتقائي بالشراكة، وصولاً إلى المدرسة الجديدة، مدرسة القوة الذكية)

استطاعت الولايات المتحدة أن تقدم إلى العالم صورة جذابة عن الداخل الأمريكي رغم فيض المشكلات الاجتماعية، والفروقات الطبقية، وأشكال التمييز العنصري والديني والطبقي.

يتحاشون، أو على الأصح لا يستسيغون توصيف أمريكا بالإمبراطورية، لأن ذلك يستتبع الاعتراف بأن لديها مشروعاً إمبراطورياً، رغم حرص الجميع على تأكيد دور الولايات المتحدة القيادي المتفوق والمهيمن على المسرح الدولي، وتقديره كحاجة لا غنى للعالم عنها. وربما يخشى أوباما أن يلتصق بأمريكا ما علق بالإمبراطوريات الكلاسيكية السابقة (إمبراطوريات الاستعمار المباشر) من إرث شديد السلبية وقائم، وفق ما تعيه الذاكرة الجماعية

للخبرة الإنسانية، على السلب والنهب والقتل والتدمير. صحيح أن أمريكا غير مثقلة بإرث استعماري مستدام، على غرار إرث الإمبراطورية البريطانية التي كانت إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، على سبيل المثال، إلا أنها ليست إمبراطورية خفية تماماً؛ فهي إمبراطورية تستند إلى القواعد والوكلاء الإقليميين؛ إمبراطورية قال عنها الكاتب والناقد الأمريكي لورانس فانس إنها ستجعل كل من تربع على عرش الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ، من الإسكندر والقيصر وأغسطس وجنيكز خان إلى السلطان سليمان والإمبراطور جوستنيان والملك جورج الخامس، فخوراً وحاسداً^(٢). وما يميز الهيمنة الأمريكية ويجعلها فريدة في التاريخ، ليس سيطرتها المباشرة على أجزاء مترامية من الكرة الأرضية أو تجمعاتها السكانية الكبرى، بل انتشارها ونفوذها الكونيين غير المسبوقين في التاريخ. ولنلق هنا نظرة سريعة على بعض الأرقام والإحصاءات^(٣):

● يتمركز حالياً أكثر من نصف مليون جندي أمريكي في أرجاء المعمورة، منهم مئتا ألف جندي في احتلال مباشر للعراق وأفغانستان.

(٢) Laurence M. Vance, «Mr. Obama, Tear Down This Empire,» 16 June 2009, <<http://www.lewrockwell.com/vance/vance174.html>> .

(٣) إحصاءات وزارة الدفاع الأمريكية: <<http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=5564>> .

● يتبع البنتاغون في أمريكا والعالم أكثر من ٥٤٥,٧٠٠ منشأة ومبنى موزعة على ٥,٤٠٠ موقع، وتبلغ مساحتها ٤٠ مليون هكتار، وتقدر قيمتها بحوالى ٤٠٠ مليار دولار. كما يدير البنتاغون حوالى ٣٠ مليون هكتار في مختلف أنحاء العالم.

● هناك أكثر من ٧٠٠ قاعدة عسكرية أمريكية موزعة على ٦٣ بلداً في العالم، ويرفع بعض الإحصاءات، التي تتناولها الصحافة الإلكترونية الأمريكية، الرقم إلى حوالى ١٠٠٠ قاعدة.

● تنخرط الولايات المتحدة في اتفاقيات أمنية ثنائية في أكثر من ٣٥ دولة، ولها وجود عسكري تحت مسميات مختلفة (تدريب وحماية أو تموين) في أكثر من ١٥٦ دولة في العالم. وهذا يعني أن نفوذ القوات الأمريكية يطاول نحو ٧٥ بالمئة من دول العالم.

● بالإضافة إلى تعداد قواتها العسكرية المكونة من مليون ومئة ألف جندي، هناك أكثر من ٧٠٠ ألف موظف مدني تابعين للبنتاغون، دون احتساب المتعاقدين والمرتقة من الشركات الأمنية واللوجستية الخاصة، الذين يصل عددهم حالياً إلى ١٥٠ ألف عنصر تقريباً.

● وفقاً للاقتصادى والمؤرخ الأمريكى روبرت هيغز، تنفق الولايات المتحدة عملياً على الدفاع ما يقارب تريليون دولار، أي ما يعادل نصف الإنفاق العسكرى لدول العالم^(٤).

● تسيطر الولايات المتحدة بأساطيلها البحرية المنتشرة على معظم الممرات المائية في العالم وخطوط الملاحة، وهي قسمت الكرة الأرضية إلى ٦ مناطق جغرافية، تخضع كل منطقة منها لقيادة عسكرية خاصة بها ومزودة بالسفن الحربية والطائرات العاملة في منطقة مسؤولياتها. وتتوزع جغرافياً على النحو التالي:

– القيادة الأوروبية.

– قيادة المحيط الهادى.

– قيادة أمريكا الشمالية.

– القيادة المركزية أو الوسطى.

– قيادة أمريكا الجنوبية.

– قيادة أفريقيا (وهي قيادة شُكِّلت حديثاً).

هذا بالإضافة إلى مستويات قيادة عسكرية أخرى مساندة، وأبرزها:

– القيادة الاستراتيجية.

– القيادة المشتركة للقوات.

– قيادة العمليات الخاصة.

Robert Higgs, «The Trillion-Dollar Defense Budget Is Already Here,» *Independent*, 15/3/2007, (٤)

< <http://www.independent.org/newsroom/article.asp?id=1941> > .

– قيادة النقل والتموين.

– قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية والفضاء.

بالطبع، لا يجوز النظر إلى الذراع العسكرية الطويلة للولايات المتحدة باعتبارها العنصر الوحيد الذي استندت إليه في مشروعها الإمبراطوري الكوني؛ فقاعدتها الاقتصادية المتينة كانت بعد الحرب العالمية الثانية مسؤولة عن حوالي ٥٧ بالمئة من الإنتاج العالمي، بالإضافة إلى اعتماد عملة الدولار كأساس للتبادل في النظام النقدي العالمي، مع ترسيخ الانطباع بثبات واستقرار نموذجها الاقتصادي للنظام الرأسمالي العالمي الجاذب للودائع والاستثمارات الآمنة. وساعدتها أيضاً سيطرتها على وسائل الإعلام الحديثة لترويج ادعائها المتفوق لتجربتها الديمقراطية (التي تمجد الحرية والمبادرة الفردية والحقوق الأساسية للفرد)، وانتشار سلعها وابتكاراتها ونمط معيشتها الاستهلاكي الجذاب، علاوة على انفتاحها لاستقبال اليد العاملة الاحترافية المهاجرة إليها، وسمعة جامعاتها المرموقة، وصولاً إلى مطاعم الوجبات السريعة بعبارة أخرى قدمت أمريكا صورتها إلى العالم بأنها بلد الفرصة السانحة لجني الثروة وتحقيق الحلم الإنساني بالتقدم والنجاح الفردي.

استطاعت أمريكا أن تقدم إلى العالم صورة جذابة عن الداخل الأمريكي، رغم فيض المشكلات الاجتماعية، والفروقات الطبقية، وأشكال التمييز العنصري والديني والطبقي التي تموج تحت السطح البراق الموضّب. وقد ساعد النخبة الحاكمة في تعزيز مشروعها الإمبراطوري في الخارج انعزال أمريكا الجغرافي كمحمية طبيعية، وانهمك شعبها بدوره اقتصادية معيشية استهلاكية مرفهة قياساً ببقية العالم، بعيداً عن الانخراط في هموم السياسة أو المحاسبة، إلا حين تردت مغامرات النخبة الحاكمة العسكرية إلى الداخل، عندما تصبح كلفتها البشرية والمادية فوق طاقة الاحتمال، أو عرضة للانكشاف رغم عمليات التمويه والخداع.

ثانياً: ثوابت المشروع الأمريكي وأهدافه في الوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

غالباً ما يفسّر أقطاب النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة دوافع الانخراط الأمريكي في الشؤون الدولية، وخاصة تدخلاتهم العسكرية في الوطن العربي، بأنها من أجل حماية المصالح الحيوية للأمن القومي الأمريكي؛ ويضيفون من وقت إلى آخر أنها من أجل حماية نمط الحياة الأمريكية، الأمر الذي وصل بوزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، خلال عهد الرئيس بوش الأب، على تبرير الحرب على العراق لإخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١ بحماية فرص العمل في الولايات المتحدة. بالطبع، هناك مبالغة في هذا التبرير، ولكنه يعكس حقيقة الموقع المركزي لمخزونات النفط وضمن تدفقه بأسعار رخيصة – في منطقتنا التي تحوي ما يقارب ثلثي احتياطي النفط العالمي. فالنفط يشكل العجلة التي تسير الاقتصاد العالمي، وتستهلك الولايات المتحدة بمفردها ربع الإنتاج العالمي، رغم أن تعداد سكانها لا يتجاوز ٥ بالمئة من سكان العالم، وهذا هو نموذج الاستهلاك الأمريكي المفرط الذي يشكل أحد مظاهر رفاهية العيش الأمريكي على حساب بقية شعوب العالم.

إن إلقاء نظرة فاحصة وسريعة على ما يمكن وصفه بالأطوار، أو المراحل التاريخية الثلاث للمشروع الإمبراطوري الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يبيّن لنا أن الأهداف الثابتة لهذا المشروع في الوطن العربي تتخلص بما يلي:

– السيطرة المطلقة على مخزونات الطاقة، والتحكم في عملية الإنتاج وتحديد الأسعار، وحماية طرق الإمداد.

– احتواء النفوذ السوفياتي أو المد الشيوعي خلال مرحلة الحرب الباردة، والحيلولة دون بروز نفوذ دولي وإقليمي منافس لهيمنة الولايات المتحدة.

– حماية الكيان الصهيوني، وضمان أمنه وتعزيز دوره الوظيفي في خدمة المصالح الأمريكية، والحرص على الإبقاء على تفوقه العسكري النوعي.

– ضمان ولاء وتبعية النظام الرسمي العربي، وحمايته من أي تهديد لبقائه.

– إقامة قواعد عسكرية وتسهيلات تضمن الاستخدام اللوجستي في الاستراتيجية الإقليمية والكونية للولايات المتحدة.

– تهميش دور مؤسسات العمل الإقليمي المشترك، أو أية ترتيبات أمنية أو اتحاد أو تعاون إقليمي، إلا إذا كانت بمبادرة أو رعاية أمريكية ولخدمة أهدافها.

– في الطور الثالث والأخير، أي مرحلة ما بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، تم إضافة أهداف جديدة، هي: محاربة ما يسمّى الإرهاب والتطرف الإسلامي؛ التهديد والتلويح بمشاريع الإصلاح والتغيير ونشر الديمقراطية كوسيلة ضغط وابتزاز للنظام الرسمي العربي؛ حرمان البلدان العربية وإيران من تطوير برامج نووية، واتخاذ أية محاولة باتجاه مثل هذه البرامج ذريعة للتدخل العسكري تحت عنوان الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتبدو مقاربة النخبة الحاكمة الأمريكية بجناحيها (الديمقراطي والجمهوري) للمنطقة محط إجماع على الأهداف، مع تنوع في أساليب التنفيذ.

ثالثاً: مراحل المشروع الأمريكي الثلاث

يمكن تقسيم مراحل المشروع الإمبراطوري وانعكاساته على المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ثلاث مراحل:

١ – مرحلة الحرب الباردة حتى انهيار الاتحاد السوفياتي

انتقلت الولايات المتحدة تدريجياً من الاعتماد على بريطانيا للقيام بدور الشرطي في الوطن العربي إلى لاعب رئيسي بعد الانسحاب البريطاني شبه الكامل من المنطقة عام ١٩٧١. وتخلل هذه المرحلة تنسيق بريطاني – أمريكي ميداني مشترك لمواجهة ما اعتُبر تهديداً من موسكو بالتمدد إلى المنطقة، واعتمدت فيه واشنطن سياسة الاحتواء والردع، التي طرحها جورج كينان، ومارست استعراض قوتها البحرية في المتوسط عام ١٩٤٦ لمواجهة الضغوط

السوفياتية على تركيا، بالإضافة إلى إقامة قاعدة بحرية دائمة للأسطول الأمريكي في البحرين. وعملت على تشكيل وتشجيع الأحلاف الإقليمية، مثل حلف بغداد (الذي ضم كلاً من تركيا، والعراق، وباكستان، وإيران، بالإضافة إلى بريطانيا)، وسعت كذلك إلى تطويع واحتواء ثورة ٢٣ تموز/يوليو في مصر. ثم انتقلت إلى إطاحة نظام عبد الناصر ومجابهة مشروعه الوجودي والنهضوي على امتداد رقعة الوطن العربي، منذ تدخلها في لبنان عام ١٩٥٨، وصولاً إلى حرب عام ١٩٦٧.

وخلال تلك الحقبة، ساهمت أيضاً في تدبير إسقاط نظام مصدّق الوطني في إيران عام ١٩٥٣، وإعادة تشكيل حلف السنّتو بعد انسحاب العراق من حلف بغداد عام ١٩٥٩، وأبرمت اتفاقات ثنائية مع الدول الأعضاء في الحلف، مقرونة بتقديم الدعم العسكري والمادي لها. وجرّت محاولات ضم الأردن إلى الحلف، ولكن المعارضة الوطنية الداخلية المتصاعدة أفشلتها. ومع تغير ملامح المشروع الأمريكي في حرب فيتنام، حاول الرئيس الأسبق نيكسون إيجاد مخرج تحت ستار «الفتنمة»

اعتمد المشروع الأمريكي في مرحلة الحرب الباردة بصورة أساسية على أدوار وظيفية مرسومة للدول الإقليمية، وخاصة الكيان الصهيوني.

(Vietnamization)، وطوّر مبدأه القائل بتقديم الدعم والعون العسكري إلى حلفاء الولايات المتحدة، وتوفير مظلة الحماية لهم، شرط أن يوفرّوا القوة البشرية اللازمة لحماية أنظمتهم. وتركز دعم نيكسون في المنطقة بالدرجة الأولى على السعودية وإيران، لصلتهما المباشرة بمخزون النفط، وتحولت السعودية سريعاً إلى

الممول الرئيسي لنشاط الولايات المتحدة في الهيمنة على المنطقة، فأوكل إلى إيران الشاه تولي مهمة شرطي الخليج. وشكّل الغزو السوفياتي لأفغانستان ونجاح الثورة الإيرانية بقيادة الخميني محطة أساسية في تعديل عناصر المشروع الأمريكي، خاصة بعد نشوب أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران. وأعلن الرئيس كارتر في عام ١٩٨٠^(٥) مبدأ مفاده «إن أية محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وستجابه بكل الوسائل المتاحة، بما فيها القوة العسكرية». وتم آنذاك تشكيل قوات التدخل السريع التي تحولت في ما بعد إلى القيادة المركزية (أو الوسطى) لتشمل منطقة عملياتها مساحة جغرافية تمتد من باكستان إلى مصر. واستطاع كارتر أن يبرم بين مصر والكيان الصهيوني اتفاقيات كامب ديفيد، التي أخرجت مصر من دائرة الصراع العربي - الصهيوني.

وشجعت واشنطن نظام الرئيس الراحل صدام حسين على مجابهة نية النظام الثوري الجديد في طهران للتمدد الإقليمي، فكانت الحرب العراقية - الإيرانية التي استنزفت مقدرات البلدين البشرية والاقتصادية وأضعفتهم. كما أن واشنطن أسهمت في إبعاد العراق عن لعب

دور العمق الاستراتيجي لدعم دول المواجهة مع الكيان الصهيوني، وخاصة سورية. وشكّلت الحرب العراقية - الإيرانية، التي امتدت ثماني سنوات، أحد الحوافز الأساسية لاستدراج النظام العراقي إلى اجتياح الكويت للتعويض عن خسائره المادية البالغة في الحرب مع إيران، ولمواجهة حالة الحصار والتطويق التي عادت الولايات المتحدة إلى ممارستها على العراق للحيلولة دون تمكينه من إعادة البناء أو التحول إلى قوة إقليمية وازنة. وشكّلت مغامرة اجتياح النظام العراقي للكويت والرد الأمريكي بالتدخل السريع لإخراج القوات العراقية، مؤشراً على ترسيخ مفهوم نهاية الحرب الباردة، وعلامة فارقة على انحسار النفوذ السوفياتي الذي عجز عن القيام بدور في لجم الاندفاع الأمريكي، أو إيجاد مخرج للعراق يحفظ له هامشاً للمناورة، أو يثبت للاتحاد السوفياتي دوراً في حماية نفوذه مع حلفائه في الوطن العربي. وبذلك تكون حرب الخليج الثانية، أو ما أطلق عليها حرب «تحرير الكويت»، الإعلان الأوضح لانتهاء حقبة الحرب الباردة والدخول في مرحلة زعامة القطب الأمريكي المتفرد للنظام الدولي (يعتبر بعض المراقبين أن سقوط جدار برلين شكّل محطة فاصلة لنهاية تلك المرحلة).

في المجمل، يمكن توصيف مرحلة الحرب الباردة بأنها مرحلة اعتماد المشروع الأمريكي بصورة أساسية على أدوار وظيفية مرسومة للدول الإقليمية، وخاصة الكيان الصهيوني ونظام الشاه حتى انهياره وأنظمة التبعية الرسمية العربية المرتهنة للمعونة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، عززت واشنطن انتشارها العسكري عبر إقامة قواعد، والحصول على تسهيلات مختلفة على امتداد الوطن العربي، وخاصة في منطقة الخليج، وصولاً إلى تدخلها العسكري المباشر في حرب «تحرير الكويت».

٢ - مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حتى هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

تميزت هذه المرحلة بلجوء الولايات المتحدة في عهد الرئيس كلينتون، بصورة خاصة، إلى المزج بين نزعة التدخل العسكري واستراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، ومواصلة ممارسة سياسة الضغط والحصار والعقوبات والتلويح بالتدخل العسكري. وقد شهدت تلك الحقبة تدخلاً عسكرياً في الصومال (بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤)، بالإضافة إلى توجيه ضربات جوية وصاروخية إلى العراق (في الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨)، وإلى أفغانستان والسودان في العام ١٩٩٨، حيث استهدفت مواقع ومنشآت اقتصادية بزعم أنها تابعة لتنظيم القاعدة. ولكن إدارة كلينتون حاولت تسويق استراتيجيا كونية تعتمد على ضمان الأمن الاقتصادي وتسخير التفوق العسكري والتقني للولايات المتحدة لخدمة هذه الاستراتيجية.

٣ - مرحلة ما بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر حتى الآن

شكّلت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ منصة لانعطافة جديدة في المشروع الإمبراطوري الأمريكي، وسرعة في وتيرة إنجاز مخطط «المشروع الأمريكي للقرن

الجديد»^(٦)، الذي لم تستطع رموز من يسمون المحافظين الجدد، مثل وولفويتز وتشيني، من وضعه موضع التنفيذ. وخلاصة المشروع أن يتم استخدام فائض القوة العسكرية والتقنية للولايات المتحدة لصوغ نظام عالمي جديد تتفرد فيه الولايات المتحدة بعرش النظام الدولي إلى أقصى مدة ممكنة، عبر التحكم في مصادر مخزونات الطاقة، والحيلولة دون تمكين أية دولة أخرى من منافسة الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً.

وجاءت الهجمات المذكورة لتوفر الفرصة والمبرر لإعادة رسم خريطة المنطقة بما يضمن هذه الأهداف، ويحقق بوليصه التأمين المستدامة لأمن وبقاء الكيان الصهيوني، وإزاحة أي خطر كامن يهدد هذا الكيان. ومن اللحظة الأولى، لم تنشغل إدارة بوش الابن بالإعداد لضربة انتقامية ثأرية ضد ما اعتبرته حاضنة الإرهاب لتنظيم القاعدة في أفغانستان فقط، بل شرعت أيضاً في عملية الإعداد لغزو العراق تحت ذريعة تطويره أسلحة دمار شامل وتعامله مع تنظيم القاعدة.

وساهمت هجمات ١١ سبتمبر/أيلول في إعادة صوغ استراتيجية الأمن القومي الأمريكية^(٧)، لتوسع من نطاق تفسير مفهوم الدفاع عن النفس ضد الأخطار المحتملة، وصولاً إلى صوغ ما عُرف لاحقاً بـ «مبدأ بوش»، الرامي إلى منح الولايات المتحدة حق شن الحروب الاستباقية على ما يمكن اعتباره خطراً قادمًا محتملاً، وإن لم يكن وشيكاً أو فعلياً. ووفق ذلك، يكفي أن تُتهم أية دولة عاصية على طاعة الولايات المتحدة بأنها تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل لتكون عرضة للغزو العسكري والتدمير وتغيير النظام. وانتشرت مقولات «من ليس معنا فهو ضدنا، ولن ننتظر حتى نهجم داخل أراضي الولايات المتحدة كي نتحرك، بل علينا نقل المعركة إلى أراضي الخصم». ولم تكشف الوقائع اللاحقة لغزو العراق زيف وبطلان كل الادعاءات حول تطوير العراق أسلحة دمار شامل أو امتلاكه هذه الأسلحة فقط، بل تبين أيضاً أن نائب الرئيس تشيني كان قد ناقش في اجتماع خاص مع مسؤولي شركات النفط الأمريكية خرائط ومخططات ذات صلة بالسيطرة على احتياطي النفط العراقي، وذلك قبل هجمات أيلول/سبتمبر^(٨). ولم يجر حتى اللحظة الكشف عن طبيعة هذه المداومات، بحجة الحفاظ على السرية وعلى مصالح الأمن القومي الأمريكي.

اختارت إدارة بوش الابن الانتقال إلى الاستراتيجية الهجومية لبسط سيطرتها الكونية، ولم تتورع عن غزو واحتلال بلدين إسلاميين، العراق وأفغانستان، لشعورها بأنها ستتحرك دون رادع أو منافس في المسرح العربي - الإسلامي. ولولا نجاح قوى المقاومة (في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين) في عرقلة خططها وإرغامها على الدخول في حرب استنزاف مكلفة،

(٦) مشروع القرن الأمريكي الجديد استند إلى وثيقة مجموعة التخطيط للدفاع: «The PNAC Agenda and its Impact on the Bush Foreign Policy». Its roots lie in the infamous 1992 Defense Planning Guidance report (DPG) written for Dick Cheney, who was then Secretary of Defence. It was supervised by Paul Wolfowitz, then Under Secretary of Defence for Policy.

(٧) استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢.

(٨) «Document Says Oil Chiefs Met With Cheney Task Force.» *Washington Post*, 16/11/2005.

في الميدانين العراقي والأفغاني تحديداً، لما أوقفت اندفاعها عند حدود العراق وأفغانستان.

رابعاً: تعثر المشروع عسكرياً أفضى إلى طرح مبادرات سياسية موازية

من خلال ما تقدم، بذلت الولايات المتحدة، وبوتائر مختلفة، محاولات لتثبيت نفوذها بوسائل أخرى غير التدخل العسكري المباشر. وأبرز تلك المحاولات سعيها إلى فرض تسويات منفردة للصراع العربي - الصهيوني، وجذب فائض العوائد النفطية للبلدان العربية إلى الاقتصاد الأمريكي، وتشجيع عمليات الخصخصة، وإحداث إصلاحات اقتصادية مغايرة لحاجات شعوب المنطقة، وإبرام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع الكثير من البلدان العربية، كمغريات لتسهيل وتيرة التبعية والإلحاق، وتقديم المعونات السخية إلى المنظمات غير الحكومية (تحت ستار نشر ثقافة الديمقراطية والحكم الصالح الرشيد وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة ...)، واختراق الكثير من الوسائل الإعلامية العربية، إضافة إلى تجنيد كتائب من الكتّاب والمثقفين العرب كي يروجوا لما أُطلق عليه مصطلح ثقافة السلام والاعتدال؛ إذ وصل الأمر إلى محاولة تشجيع مراكز الأبحاث الأمريكية على التعاون مع مثقفين ليبراليين عرب ومسلمين في سبيل الترويج لما يمكن وصفه بطبعة جديدة منقحة ومعتدلة للإسلام وللمناهج التعليمية العربية. ولكن إدارة بوش الابن (التي صورت أن احتلالها العراق سيمكنها من تقديم نموذج يحتذى للتخلص من الأنظمة الاستبدادية، وبناء التجربة الديمقراطية الرائدة) اصطدمت بعجزها عن تقديم نظام بديل مقنع، ولم تتمكن، رغم تطليلها وتزويرها لإجراء الانتخابات تحت حراب الاحتلال، من إفراز نظام مستقر لا ينخره الفساد والرشوة والمحاصصة الطائفية والعرقية، عدا عن عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية. وتوالت فضائح التعذيب في معسكرات الاعتقال، في غوانتانامو وأبوغريب، لتنسف أية أوهام علقت بذهن البعض حول النموذج الديمقراطي الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه.

ومع تعثر مشروعها ميدانياً واشتداد ضربات المقاومة لقواتها المحتلة، وبداية تذرر حلفائها الأوروبيين والعرب معاً من حصاد المغامرة العراقية البائسة، واتهامها بأنها لا تهتم إلا بالسيطرة على مقدرات العراق النفطية، توجهت مرغمة نحو إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي عدلتها لاحقاً لتصبح «مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أو الشرق الأوسط^(٩)، للتغطية على فشلها وإظهار جديتها في السعي إلى إحداث تغييرات جوهرية في المسرح العربي - الإسلامي.

يمكن اعتبار إطلاق هذه المبادرة الجديدة أول تعبير صريح من إدارة أمريكية عن عزمها على طرح مشروع للإصلاح والتغيير في منطقة الوطن العربي. وجاء خطاب الرئيس بوش الابن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عبر مؤسسة «الوقفية الوطنية من أجل الديمقراطية» التي يحتضنها مركز «أمريكان إنتربرايز» المحافظ، مؤشراً على طرح ما سمّاه «استراتيجية التقدم

نحو الحرية في الشرق الأوسط»^(١٠). وذكر مستمعيه بأن هذه المبادرة تحاكي ما أقدمت عليه الولايات المتحدة في هلسنكي عام ١٩٧٥ لتشجيع الإصلاحات الديمقراطية في أوروبا الشرقية. واعترف بوش بأن الولايات المتحدة لم تكن جادة في المضي بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، مشيراً إلى «أن ستين عاماً من تقديم الغرب للتبريرات أو التغاضي عن غياب الديمقراطية لم تجعلنا أكثر أماناً، إذ لا يمكن في المحصلة النهائية شراء الاستقرار على حساب الحرية»^(١١). هذه اللهجة الجديدة عكست اعترافاً ضمناً بأن المبادرة التي أطلقها وزير الخارجية آنذاك كولن باول، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بعنوان «مبادرة الشراكة الشرق

الأوسطية»^(١٢) لتشجيع برامج الإصلاح في البلدان العربية، لم تؤد الغرض المطلوب. ورمت المبادرة، التي طُرحت في شباط/فبراير ٢٠٠٣ (أو مبادرة منطقة التجارة الحرة الشرق الأوسطية - الأمريكية)، إلى الإيعاز بتحقيق جملة أهداف منها: تعزيز دور المجتمع المدني؛ اتخاذ مبادرات للاستثمار في مشاريع اقتصادية؛ توسيع قاعدة المشاركة السياسية؛ تعزيز حقوق المرأة^(١٣). لكنها أيضاً عكست قناعة أيديولوجية

توجهت الولايات المتحدة مرغمة نحو إطلاق مبادرة الشرق الأوسط للتغطية على فشلها وإظهار جديتها في السعي إلى إحداث تغييرات جوهرية في المسرح العربي - الإسلامي.

لفريق المتشدد من المحافظين الجدد، الذين كثيراً ما روجوا لضرورة اعتماد مبدأ تغيير الأنظمة بكل السبل الممكنة، وخاصة القوة العسكرية، للبدء بتقديم مبررات جديدة للشعب الأمريكي عقب تنامي قلقه وتشكيكه بالأهداف المعلنة للغزو الأمريكي للعراق، للإقلاع عن ذريعة أسلحة الدمار الشامل واعتبار نشر الحرية والديمقراطية في العالم العربي والإسلامي هدفاً حيوياً ضرورياً لتعزيز الأمن القومي الأمريكي، وأن نشر الديمقراطية في المنطقة هو الطريق الوحيد للقضاء على الإرهاب والتطرف^(١٤).

يمكننا تسجيل عدة عوامل رئيسية كامنة وراء مبادرة بوش الجديدة للإصلاح والتغيير في المنطقة:

● أسهم الفشل الميداني لقوات الاحتلال، واشتداد عود المقاومة العراقية، وانهيار شعبية الرئيس داخلياً في دفع الإدارة إلى اتخاذ خطوات ترمي إلى وقف الانحدار المتعظم في تأييد

(١٠) خطاب الرئيس بوش الابن في معهد أميركان انتربرايز، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، <http://www.ned.org/events/anniversary/20thAniv-Bush.html> .

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية التي أعلنها كولن باول في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من

<http://www.heritage.org/research/middleeast/wm180.cfm> .

منبر معهد التراث الأمريكي،

(١٣) انظر: Antonia Juhasz, *The Bush Agenda: Invading the World, One Economy at a Time* (New York: ReganBooks, 2006).

(١٤) انظر: Victor Davis Hanson, «Democracy in the Middle East: It's the Hardheaded Solution», *Weekly Standard* (21 October 2002).

الشعب الأمريكي لاحتلال العراق (خاصة بعد انكشاف زيف ادعاءات امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل أو علاقته بهجمات ١١ أيلول/سبتمبر). لذلك اعتقد بوش أنه وجد ضالته باستخدام نغمة نشر الحرية والديمقراطية، لأنها ستكون أكثر قبولا لدى الشعب الأمريكي.

● حاجته إلى التلويح بفزاعة التغيير في وجه أنظمة التبعية الرسمية العربية لكي تخضع أكثر للتعاون والتنسيق، وتؤدي الدور الوظيفي المطلوب في حربه الكونية على الإرهاب المتجسد بالتطرف الإسلامي، حسب رأيه.

● توظيف النهج الجديد في ممارسة التهديد والضغط على الدول العسوية على الطاعة الأمريكية، والمحسوبة في معسكر المقاومة للمشروع الأمريكي (مثل سورية وإيران)، بغية تعديل سلوكها وتقديم حوافز اقتصادية وسياسية ومعنوية لها ورفع العقوبات عنها، وإلا ستكون عرضة للتغيير مثل شقيقاتها في «معسكر الاعتدال».

● التجاوب مع الرغبات الأوروبية بمعالجة هواجسها الأمنية من تفاقم الهجرة غير القانونية من البلاد العربية والإسلامية إلى أراضيها، ودرء تنامي ما تعتبره خطر انتشار التطرف الإسلامي ونهج تنظيم القاعدة في صفوف الجاليات العربية والإسلامية المقيمة هناك. وقد قامت أوروبا في العام ١٩٩٥ بإطلاق مبادرة الشراكة الأوروبية – المتوسطية، المعروفة بـ «عملية برشلونة للتعاون»^(١٥)، نموذجاً لما يجب أن تسلكه الولايات المتحدة. وهدفت عملية برشلونة إلى مقاربة أوروبية موحدة لتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، تشتمل على تقديم برامج المساعدات التنموية، وتحرير التجارة، وتشجيع القيام بالإصلاحات السياسية، واحترام حقوق الإنسان وتوسيع التبادل الثقافي، بالإضافة إلى الدور الأوروبي في تشجيع المضي بما يسمّى عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ وتقدر المساعدات السنوية المقدمة إلى البلدان العربية والسلطة الفلسطينية بحوالى مليار دولار.

● التجاوب الشكلي مع تطلعات الدول الأوروبية، وخاصة الدول الأطلسية التي تشارك قواتها في أفغانستان، لتشجيعها على عدم التردد في إرسال المزيد من القوات التي يحتاج المسرح الأفغاني إليها، بالإضافة إلى مساعدة حكومات هذه الدول في مواجهة المنسوب المتنامي للمعارضة الشعبية داخل أراضيها ضد مشاركتها في احتلال أفغانستان.

● توفير ما يمكن اعتباره ذخيرة معنوية للمنظمات والأحزاب والشخصيات الفكرية والثقافية والإعلامية في الوطن العربي، التي دافعت عن الغزو الأمريكي وبررته بالتخلص من نظام استبدادي، وروجت لفكرة نشر الديمقراطية ولو عن طريق الدبابة الأمريكية. ومع انكشاف حقيقة المشروع الأمريكي وتعثّره في العراق، أصابها الشعور بالإحباط والتذمر والخذلان والارتباك. وكان لافتاً استناد المبادرة الأمريكية في خلفياتها على خلاصة تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة بشأن الوطن العربي في عام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣. وهو

(١٥) إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥.

التقرير الذي ركز على النواقص الثلاثة التي يشهدها الوطن العربي، حسب واضعي التقرير، وهي: المعرفة، والحرية، والحكم الصالح، وفي تمكين النساء^(١٦).

كان لتسريب مسودة المبادرة، التي ذكر أنها تعدّها لتقديمها في قمة الدول الصناعية المنتظرة (بعض بضعة شهور)، إلى الصحافة العربية، وخاصة صحيفة الحياة اللندنية التي نشرت ترجمة للمسودة في عددها الصادر بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤^(١٧)، وقّع الصاعقة على من يعتبرون أنفسهم حلفاء أمريكا المقربين في الوطن العربي. فمن جهة، فوجئوا بما يطرح؛ إذ لم يتم التشاور المسبق معهم حول مثل هذه المبادرات، ومن جهة أخرى تصاعدت مخاوفهم من أن تكون إدارة بوش الابن قد حزمت أمرها بوجوب استبدال أصدقائها الحاكمين بطاقم جديد. وعبر الكثير من المسؤولين في هذه الدول عن مواقف تجاوزت حدود العتب على عدم التشاور المسبق إلى التعبير عن الاستياء والاستغراب.

وعلق أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى على المبادرة بقوله: «من غير المنطقي الحديث عن مبادرة تستوجب تعاون الحكومات العربية دون استشارة هذه الحكومات حول طبيعة وتفاصيل هذه الأفكار»^(١٨). أما وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، فشدد على أن المبادرة «تتضمن اتهامات واضحة للشعوب العربية وحكوماتها بجعلها في تدبير شؤونها بأنفسها»^(١٩). كما نُقل عن وزير الخارجية الأردني آنذاك مروان المعشر تمنيه «ألا ترى هذه المبادرة ضوء الشمس»^(٢٠)، كما عبّر الكثير من المسؤولين العرب عن عدم ترحيبهم أو موافقتهم على المبادرة.

وأدركت إدارة بوش، تحت ضغوط ردود الفعل العربية والأوروبية المختلفة المطالبة بضرورة التشاور وأخذ وجهات نظرها في الاعتبار، ضرورة إجراء تعديلات على المقاربة لا تقتصر على تغيير اسم المبادرة فقط. وأدى تسريب المسودة الأولى للمبادرة إلى حراك رسمي وغير حكومي في الوطن العربي باتجاه تطوير برامج وأفكار للإصلاح تكون مطروحة قبل قمة مجموعة الثماني المنتظرة في سي آيلاند، ولاية جورجيا الأمريكية، في حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وكان أهم المبادرات الرسمية «بيان مسيرة التطوير والتحديث»، الذي صدر عن القمة العربية التي انعقدت في أيار/مايو ٢٠٠٤؛ إذ دعا البيان إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تحقيقاً لتقدم المجتمعات العربية النابع من إرادتها الحرة. كما دعا إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى،

(١٦) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩)، < http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx?rid = 5 > .

(١٧) الحياة، ٢٠٠٤/٢/١٣.

(١٨) الجزيرة نت، بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام في صنع القرار، في إطار سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، وضمان استقلال القضاء^(٢١). وبدت هذه المبادرة بتوقيتها محاولة للتأثير في ما يمكن أن يصدر عن مجموعة الثماني، ولإرسال إشارة إلى الشعوب العربية في الوقت نفسه بأن حكوماتها مهتمة بالإصلاح والتطوير بعيداً عن الإملاءات الخارجية. كما ظهرت بعض المبادرات من القطاع الأهلي مطالبة بالإصلاح، كان أهمها «إعلان صنعاء»^(٢٢) في العام ٢٠٠٤، الذي تمخض عن المؤتمر الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى «وثيقة الإسكندرية» التي صدرت عن مؤتمر «قضايا الإصلاح العربي، الرؤية والتنفيذ» في آذار/مارس من العام نفسه^(٢٣).

وفي ختام مؤتمر مجموعة الثماني، الذي حضره بعض زعماء العالم العربي والإسلامي (أفغانستان، الجزائر، البحرين، الأردن، تونس، تركيا، اليمن، والعراق)، تم إعلان «مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع» بعد تعديل الكثير من النقاط التي وردت في المسودة المسربة قبل شهور خلت. وتمت في المؤتمر المصادقة على وثيقة «الشراكة نحو التطوير والمستقبل المشترك»، بالإضافة إلى «خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح»^(٢٤). ومن أبرز ما تم تعديله النقاط التالية:

أ - الاعتراف بضرورة أن يكون دعم برامج الإصلاح في المنطقة يسير بالتوازي مع دعم عملية سلام عادل وشامل ودائم للصراع العربي - الصهيوني.

ب - التأكيد أن الإصلاح لا يتم بفرضه من الخارج، بل يعتمد على جهود الدول نفسها.

ج - ليس بالضرورة أن يتم تغيير الحكومات القائمة لتنفيذ الإصلاح والتغيير.

د - لا توجد معايير واحدة لعملية الإصلاح والتغيير، ويتوجب احترام تنوع وخصوصية كل دولة.

هـ - كل دولة تقرر بنفسها الوتيرة والمدى اللذين يمكن تحقيقهما من عملية الإصلاح.

و - تم رفض فكرة تشكيل منظمة غير حكومية لمراقبة سير وتطور عملية الإصلاح.

ز - تم اعتبار «منتدى المستقبل» الإطار المرغوب فيه للقاءات بين الحكومات المعنية، وتم أيضاً عقد مؤتمرات ذات صلة لتبادل الأفكار والمعلومات والتفاعل بين قطاع رجال الأعمال وناشط المجتمع المدني.

بعد مضي أكثر من خمس سنوات على إطلاق هذه المبادرة، تتبين لنا محدودية الأثر الذي

(٢١) البيان الصادر عن القمة العربية في أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢٢) إعلان صنعاء الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

(٢٣) وثيقة الإسكندرية الصادرة في آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٢٤) البيان الصادر عن مجموعة الثماني في سي آيلاند، ولاية جورجيا، في ٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

تركته في تحفيز برامج الإصلاح والتغيير في الوطن العربي، وترمي إخفاقات تجربة العراق لبناء الديمقراطية (تحت الاحتلال الأمريكي)، وتعثر التجربة نفسها في أفغانستان، وعدم احترام نتائج الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بثقلها السلبي على المشروع الأمريكي برمته. ولم تؤد بعض الخطوات الخجولة لإجراء انتخابات بلدية، أو تعيين مجالس استشارية في البلدان التي لم تعرف الانتخابات في تاريخها، سوى إلى تعزيز الانطباع بعدم وجود رغبة حقيقية لدى الولايات المتحدة للإصلاح والتغيير في الوطن العربي؛ إذ إن ولوج المسار الديمقراطي الفعلي عبر الانتخابات سيؤدي في غالب الأحيان إلى صعود قوى معارضة للمشروع الأمريكي في الهيمنة والسيطرة في الكثير من الدول المرتبهة حالياً للمشينة الأمريكية.

إن إبرام اتفاقيات التجارة الثنائية مع البلدان العربية، أو السعي إلى إقامة منطقة التجارة الحرة، هما من الأدوات الرئيسية التي تختصر مقاربات الإصلاح والتغيير للمشروع الأمريكي.

ويبدو من التجربة العملية أن إبرام اتفاقيات التجارة الثنائية مع البلدان العربية، أو السعي إلى إقامة منطقة التجارة الحرة الأمريكية - الشرق الأوسطية هما من الأدوات الرئيسية التي تختصر مقاربات الإصلاح والتغيير للمشروع الأمريكي، بالإضافة إلى تهميش قوى المجتمع الحقيقية عبر تشجيع وتمويل بعض المنظمات غير الحكومية لعقد مؤتمرات ومنتديات حوارية، أو رعاية برامج تدريبية محلية تطاول شؤون رجال الأعمال ومؤسسات الإعلام ومنظمات المرأة، أو ترتيب

الزيارات والوفود من هذه المؤسسات لحضور برامج تدريب في الولايات المتحدة.

كما تتضح ماهية الأهداف الحقيقية من وراء تشجيع مختلف الأطراف على إبرام اتفاقات تجارية ثنائية، أو السعي إلى إيجاد منطقة مشتركة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة؛ فهذه الاتفاقيات لا تؤمن دخول ميسر للبضائع الأمريكية إلى الأسواق العربية فحسب، بل إنها تكبل أو تعطل أيضاً مفاعيل الاتفاقيات التجارية العربية - العربية عندما تتضمن شروطاً وإجراءات تنتهك الاتفاقيات المحلية المشتركة. وخير مثال على ذلك الاتفاقية الثنائية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين^(٢٥)، التي أدت إلى مخالفة الإجراءات القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي للإعفاء الضريبي لتداول السلع بينها. ويقضي اتفاق الإعفاء الضريبي بفرض رسوم ضريبية بمعدل ٥ بالمئة على البضائع الأجنبية التي يتم تداولها في السوق الخليجية، وعندما يستورد بلد خليجي بضائع أجنبية (وهنا نتحدث عن البضائع الأمريكية) دون ضريبة، ويتم إغراق الأسواق الخليجية الأخرى بها، تخسر هذه الدول العوائد التي تجنيها عادة من الضرائب المطبقة على استيراد السلع الأجنبية.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يتم استخدام الاتفاقيات التجارية أداة لتعزيز الأمن

(٢٥) انظر: «Saudis Threaten Action Over US-Bahrain FTA Deal», Reuters, 4 January 2005,

مقتبس عن وزير المال السعودي إبراهيم العساف.

القومي الأمريكي بالدرجة الأولى. ومثال على ذلك أنه عندما وقّع الرئيس بوش الابن اتفاقية التجارة الحرة مع المغرب، أعلن رئيس اللجنة الفرعية المختصة في الكونغرس بيل توماس أن الاتفاق ينسجم مع توصيات لجنة التحقيق في هجمات أيلول/سبتمبر، الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط كأولوية تخدم الأمن القومي الأمريكي. وكان لافتاً أيضاً أن يعلن وزير التجارة الأمريكي آنذاك روبرت زوليك (مدير البنك الدولي حالياً) أن اتفاقيات التجارة الحرة هي من الوسائل الضرورية لمحاربة الإرهاب^(٢٦). وهنا يتضح أيضاً جوهر المقاربة الأمريكية لكل مشاريع الإصلاح والتغيير المزعومة في المنطقة، فهي مقاربة أمنية لمصلحة الولايات المتحدة قبل أن تكون اهتماماً جدياً لرعاية وتشجيع نشر الديمقراطية.

خامساً: شعار أوباما للتغيير وموقعه في المشروع الأمريكي

رغم أن أوباما لم يكن المرشح المفضل، أو المرغوب فيه أصلاً للنبذة الحاكمة بجناحها الديمقراطي، فقد استطاع، باجتيازه الباهر لماراثون الانتخابات التمهيدية، أن يتقدم ليكون المرشح الأكثر قبولا لتولي إدارة المشروع الإمبراطوري الأمريكي في مرحلة حرجية يتعثر فيها من الخارج وتهتز ركائزه الاقتصادية في الداخل. ونيطت به مهمة لجم التدهور والسقوط، أو على الأقل الإشراف على نقل المشروع من غرفة الطوارئ إلى استراحة الإنعاش، إذا تيسر الأمر.

إن مجيء أوباما إلى سدة الرئاسة، رغم الحواجز والعقبات الكبيرة التي اعترضت طريقه، يؤكد توق الشعب الأمريكي وحاجته الملحة إلى إحداث التغيير والقطيعة مع تركة الرئيس بوش الابن الثقيلة. ولكن تلقف الشعب الأمريكي شعار التغيير الذي حمل أوباما إلى البيت الأبيض لا يعني أن في أمريكا إجماعاً حول طبيعة حجم التغيير ومداه، وإن كان هناك إجماع على ما يتسرب إلى عقول الأمريكيين وقلوبهم من حالة إحباط وفشل وقلق على المستقبل.

قد لا تكون الفترة الزمنية القصيرة منذ استلام أوباما السلطة كافية لإصدار أحكام قاطعة على مصداقية شعار التغيير الذي رفعه، ولكنها فترة كافية لتلمس مؤشرات حول ما يمكن تحقيقه، قياساً بالرغبة وبالقدرة. ويمكن اختصار ما يسعى أوباما إلى تحقيقه في دورته الأولى بما يلي:

● استعادة هيبة ومكانة الولايات المتحدة على المستوى الدولي، بدءاً بإغلاق معسكر غوانتانامو، مروراً بإعادة ترتيب العلاقات الأمريكية مع الأطراف والتكتلات الدولية الفاعلة، وانتهاءً باحتواء حالة العنف والكراهية تجاه أمريكا في العالم بشكل عام، وفي العالمين العربي والإسلامي بشكل خاص.

Christopher Candland, «The U.S. Greater Middle East Initiative: Implications for Persian Gulf Economies and Politics.» paper presented at: The 15th International Conference on the Persian Gulf, Institute of Politics and International Studies, 1-2 March 2005.

● معالجة الزلزال البنوي الداخلي الذي أحدثته أزمة الأسواق المالية، بهدف وقف التدهور، واستعادة الثقة بوضع الاقتصاد الأمريكي على طريق الإنعاش.

● تخريج عملية الانفكاك من المغامرات العسكرية المكلفة مادياً وبشراً التي تورطت فيها أمريكا، بفعل السياسات السابقة للرئيس بوش الابن باتجاه الاحتلال العسكري الأمريكي لكل من العراق وأفغانستان.

● يتبع ذلك في المسرح العربي والإسلامي مواجهة تعاضم الدورين الإيراني والتركي بعيداً عن إرادة واشنطن ورغبتها، وخاصة أن نفوذ البلدين المتصاعد يتم استثماره أو توظيفه بالمجمل لصالح معسكر المقاومة العربي، الذي تشكل سورية ركيزة أساسية له (مدعماً بصمود المقاومة اللبنانية والفلسطينية والعراقية) مقابل فشل أمريكا والكيان الصهيوني في التعاون مع أنظمة التبعية. يضاف إلى ذلك مواجهة استمرار طهران في سياسة التحدي حيال ملفها النووي، وإمكانية تغلغل النفوذ الروسي والصيني بأساليب مختلفة إلى حلبة الشرق الأوسط. ومما يقلق واشنطن أيضاً معالجة أزمة الخلافة التي تحوم حول نظامين أساسيين هما النظام المصري والنظام السعودي.

إن ما تقدم يمثل صورة المشهد العام للتحديات الماثلة أمام الرئيس أوباما، وإن كانت هناك تفاصيل أخرى في نقاط جغرافية تابعة للمسرح، مثل ما يجري في الصومال واليمن والسودان، ولكنها تدخل في السياق العام لتعقيد المشهد.

سادساً: أين مشروع التغيير الأمريكي في المنطقة؟

لا تبدو إدارة أوباما مهتمة بوضع أولويات الإصلاح ونشر الديمقراطية أو أجندة الحرية، التي روج لها الرئيس بوش الابن كثيراً في عهده الثاني، وهو ما دفع الأمر ببعض رموز المحافظين الجدد إلى اتهام أوباما بأنه يدير ظهره لهذه الأجندة، ويشيرون أيضاً إلى غياب كلمة «الديمقراطية» من الخطاب السياسي والدبلوماسي والدعائي الأمريكي منذ مجيء الرئيس الجديد إلى السلطة^(٢٧). فأوباما يُتهم بأنه مستمر في السياسة القديمة للولايات المتحدة، التي تفضل تكريس ميزان قوى قائم على تعزيز الاستقرار في المنطقة على حساب الحرية. ورغم إشارة أوباما في خطابه الشهير في القاهرة إلى قضية الديمقراطية بصورة عابرة، إلا أنها جاءت بلهجة مرنة ومطمئنة للحكومات العربية عندما ذكر [أننا] «لا نريد أن تفرض دولة ما على دولة أخرى نظام حكم معيناً... أمريكا لا تفترض أنها تدرك الأصلح لكل شعب ... وتدعم كل حكومة تحترم شعبها»^(٢٨).

لا جدال في أن شخصية أوباما وخلفيته ومؤهلاته ولهجته الجديدة غير المعتادة من

Joshua Muravchik, «The Abandonment of Democracy», *Commentary* (July-August 2009), (٢٧)

< <http://www.commentarymagazine.com/viewarticle.cfm/special-preview-the-abandonment-of-democracy-15185> >.

(٢٨) خطاب أوباما في القاهرة.

رئيس أمريكي قد وضعته في موقع المطالب باجتراح ما يشبه المعجزات؛ فالآمال الكبيرة المعقودة عليه، داخلياً وخارجياً، تدفع البعض إلى إحلال رغباته الذاتية حول ما يستطيع أوباما أن يفعله كما لو أنه يملك عصاً سحرية تمكّنه من تجاوز وفكّ الألغام المزروعة أمامه. وفي تقديره أن من أبرز المعوقات التي تواجهه درجة التفاؤل المفرط السائدة بين مؤيديه ومريديه داخلياً وخارجياً. لكن النظرة الواقعية إلى المشهد الأمريكي تدفعنا إلى توخّي الحذر، وعدم نسيان حقيقة أن أوباما إفران لمؤسسة حاكمة، على الرغم من ثقافته وتجربته وجذوره، وأنه يمثل فريقاً أو اتجاهاً في جناح هذه المؤسسة الليبرالي بالمقياس الأمريكي، ولا يعود لدى تسلمه الرئاسة ممثلاً لفريق أو جناح، بل هو محكوم بتجسيد مصالح النخبة الحاكمة وطموحاتها واستمرارها. ولو دققنا قليلاً في خطب أوباما لاكتشفنا، رغم لهجته المرنة وغير الاستعلائية، أنه يتبنّى المشروع الإمبراطوري الأمريكي، ولم يتخل عنه؛ فهو ما يزال ينطلق من هيمنة فائض القوة العسكرية الأمريكية باعتبارها معطى ثابتاً لا يخضع للمناقشة أو المسألة، ويعتبر أن مكنم الخلل في تعثر المشروع يعود إلى الاستخدام «الغبّي» للقوة العسكرية الأمريكية من قِبَل الإدارات السابقة، وخاصة إدارة بوش الابن، ويدعو إلى ضرورة إقلاع واشنطن عن استخدام القوة الخشنة (Hard Power) المهيمنة بصورة منفردة على المسرح الدولي لتنفيذ استراتيجيتها الكونية، ويطالب باعتماد استراتيجية القوة الذكية (Smart Power) من خلال المزج الخلاق بين القوة الخشنة والقوة الناعمة (Soft Power)، فكأنه يعاتب أسلافه على عدم توظيف المروحة الكاملة لعناصر القوة الأمريكية لخدمة أهداف الأمن القومي الأمريكي. ويتوجب على أمريكا، حسب وجهة نظره، أن تستخدم قوة الإذعان والإقناع معاً، ولا تنسى مفاعيل استخدام القوة في مجالات الاقتصاد، والدبلوماسية، والثقافة، والفنون، والإعلام... إلخ.

لذلك، يبقى المعيار الحقيقي لشعار التغيير في أن يتوصل أوباما والنخبة الحاكمة في واشنطن إلى قناعة راسخة بأن التكلفة الباهظة لاستمرار المشروع الإمبراطوري ومخاطره تحتم الإقدام على إحداث انعطاف استراتيجي جوهري، يستند إلى البدء بإدارة عملية لتنظيم التراجع، والقبول بدور رئيسي لأمريكا يكون وازناً ولكن غير مهيمن، فيؤدي إلى إعادة صوغ نظام دولي أكثر عدلاً وتوازناً. وتبدو مؤشرات العجز في تحقيق التغيير الموعود جلية، فما يزال وعده بإغلاق معسكر غوانتانامو عرضة للتأخير والتجاذب الداخلي، كما أن وعده بالانسحاب من العراق يكتنفه الغموض والتشكيك، لأن اكتفاءه بإعادة الانتشار العسكري لا يعني إرخاء القبضة الأمريكية المتحكمة بمفاصل القرار العسكري والأمني والسياسي في العراق تحميه قوة عسكرية مقلّصة العدد عن الوضع الراهن، ولكنها مغطاة باتفاقيات تشرّع بقاءها، على غرار كل من المثل الألماني والياباني والكوري الجنوبي.

ورغم تصريحات أوباما المتكررة بأنه لا يوجد حل عسكري في أفغانستان، نراه يندفع باطراد نحو تصعيد الحملات العسكرية، ويتردد أمام اقتراحات العسكر لزيادة عدد القوات في المسرح الأفغاني - الباكستاني، في وضعية تذكّرنا بتجربة التدخل الأمريكي في فيتنام. أما لدى تناوله قضية الصراع العربي - الصهيوني، نجده يقدم الرواية الصهيونية لأساس

الصراع، معتبراً أن التنازلات الرسمية العربية التي وفرتها المبادرة العربية ليست سوى نقطة بداية لما يطلبه أو يفترضه من خطوات لإغراء الجانب الصهيوني باستئناف المفاوضات. وبرز عجزه في استعاضته عن تقديم مبادرة مستقلة، بخطاب الصورة المشتركة له ولرئيس السلطة الفلسطينية ورئيس حكومة الكيان الصهيوني خلال اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والذي يعد أبلغ الدلالات على مقاربته العاجزة، مثلما كانت مقاربته لإدارة الملف النووي الإيراني والملف الفلسطيني مشحونة بالألغام والتناقضات الناجمة عن حرصه على اختيار شخصيات استفزازية للأطراف العربية والإيرانية (روس وفيلتمان). وما تزال إدارة أوباما تسوّق لمقايضة خاوية وخادعة تقضي بتجميد جزئي ومؤقت للاستيطان (أو بوعد بتجميده) مقابل انتزاع خطوات تطبيعية من الجانب العربي واستئناف المفاوضات. ويستمر في مطالبة الأطراف العربية بتقديم المعونة له في ملفات العراق وإيران وفلسطين ولبنان... إلخ.

**تعيش الولايات المتحدة
مخاض انكشاف عجزها
وتعثر مشروعها الإمبراطوري
للهيمنة، إذ إن هناك كوابح
بنيوية موضوعية وذاتية
ستحول دون إحداث تغييرات
جوهرية وسريعة في المسار
الاستراتيجي الأمريكي.**

أما عملية الإنعاش الاقتصادي، فما تزال تراوح بين مؤشرات التفاؤل بتجاوز الأزمة وإمكانية انفجار متجدد، مصدره قطاع البطاقات الائتمانية أو سوق العقارات التجارية أو كليهما معاً. كما يبدو أن أوباما غير قادر على تحقيق التماسك والانسجام داخل فريقه للأمن القومي جراء عدة تحديات، منها استمرار الجدل

الداخلي حول كيفية التعامل مع الوضع الأفغاني قائماً، وتضارب الآراء بين رموز إدارته، وعودة الصراعات الخفية بين الخارجية والدفاع والاستخبارات والكونغرس؛ وكلها مجتمعة تهدد أوباما بالشلل والعجز وتآكل رصيده الشعبي، كما تُظهر استطلاعات الرأي العام بشأن أدائه.

تؤشر الفترة المنصرمة من عهد الرئيس أوباما أيضاً على أن الجسم البيروقراطي الأمني العسكري الذي ورثه عن سلفه ما يزال، في مجمله، يتبع السياسات والمقاربات السابقة، رغم التغييرات التي طاولت بعض رموزه في القمة.

نستخلص ممّا تقدم أن هناك كوابح بنيوية موضوعية وذاتية ستحول دون تمكّن أوباما من إحداث تغييرات جوهرية وسريعة في المسار الاستراتيجي الأمريكي القائم، حتى لو رغب في تحقيقها. ولا ريب في أنه سيحاول تعديل المسار من حيث الأسلوب، ولكن ذلك ليس كافياً لفتح مسار جديد أو إحداث قطيعة تامة مع الذهنية الموروثة لمؤسسة حاكمة تتناسل، جيلاً بعد جيل، نخبة تؤمن بثقافة التفوق والسيطرة الكونية المتفردة، وبتعبئة مشحونة بكراهية الخصوم المحتملين، وسعي إلى إخضاعهم بجميع الوسائل، بما فيها القوة.

إن أمريكا لمن لديه بصيرة داخلها وخارجها تعيش مخاض انكشاف عجزها وتعثر

مشروعها الإمبراطوري للهيمنة. وكما أسلفنا، لم تتولد بعدُ القناعة والرغبة لدى النخبة الحاكمة للتسليم بالأمر الواقع، والمباشرة في إدارة انحسار الإمبراطورية وتنازلها عن العرش المنفرد للنظام الدولي. ولا توجد خبرة أمريكية سابقة ومعاصرة، ولا حتى خبرة عالمية مماثلة، أعلنت فيها قيادة المشروع الإمبراطوري اعترافها بالفشل، واستعدادها لتنظيم عملية التراجع، والانتقال من الدور المنفرد إلى دور الشريك الأساسي مع آخرين في إدارة النظام الدولي. وما يُنسب إلى تجربتي فرنسا وبريطانيا في تنظيم التراجع والانكفاء عن المستعمرات لا يقدم مثلاً قاطعاً على عدم التردد والمناورة والتأجيل. وما تزال الذهنية السائدة تعبر عن اختيار وضعية التكيف والتراجع التكتيكي أحياناً بحكم الاضطرار، وتحت ضغط التعثر الميداني أو الأزمات المالية المتفجرة. وقد اعتادت على خدمة المصالح والقوى النافذة في المسرح الأمريكي، ممثلة بالمجمعات الصناعية والعسكرية والشركات الاستشارية والمال والنفط. ولن يكون بمقدور أوباما، مهما تبلغ شعبيته من قوة بفضل نكائه أو نزعتة الفطرية نحو التغيير، الإفلات من القبضة الحديدية لهذه المصالح.

قد يتمكن أوباما من فتح كوة في الجدار مشحونة بالأمل والتمنيات، ولكنه سيبقى أسيراً للمرحلة التحضيرية لأقول نجم المشروع الإمبراطوري وليس نهايته. وفي تقديري أن المسرح الدولي الراهن، وخاصة منطقة الوطن العربي، يوفر فرصة غير عادية للمساهمة في تقصير هذه الفترة التحضيرية، واختصار الآلام للبشرية، والتسليم بقدوم عالم جديد أكثر توازناً، تتحقق فيه شراكة نشطة في مواجهة التحديات العالمية الرئيسية، كالفقر والبطالة والمرض وتدمير البيئة والنزاعات الإقليمية وإزالة أسلحة الدمار الشامل. والسؤال المركزي هو: هل تتوفر لدى قوى التغيير في المنطقة الإرادة المستقلة والرؤية الواضحة لوضع الاستراتيجية الكفيلة بتوظيف العوامل الدولية المساعدة، من أجل إرغام الولايات المتحدة على إحداث الانعطاف الاستراتيجي المنشود؟ أخشى أن نستفيق، بعد رحيل أوباما عن المسرح في نهاية عهده الأول أو عهده الثاني، ونحن ما زلنا نتحدث عن مشروع الهيمنة الأمريكية في منطقتنا ونطلق على عهده فترة الاستحضر المكرر والمعدل لمزيج من حكم رئيسين أمريكيين ما يزالان على قيد الحياة: بوش الأب وبيل كلينتون □